هذه الطبقة مرتبطة بنيويا بالاقتصادات المهيمنة ، ودورها هو ربط التشكيلة الاجتماعية بالسوق العالمي وتزويده بالموادالاولية المطلوبة وتنظيم استهلاك المنتجات المعروضة · وبوصفها طبقة مسيطرة داخليا فهي مرتبطة بهذا الدور الموكل اليها، كونها محركة لجهاز الدولة في السوق العالمي وكجزء من البورجوازية العالمية ، ومن جراء توزيع العائدات البترولية ظهرت في البداية طبقة من كبار التجار والصناعيين والمقاولين وهم مرتبطون بسياسة الطبقة الآنفة الذكر ان على صعيد التجارة الخارجية (مشتريات من الخارج) والتوظيف المنتج (الذي توجهه المنافع المرتبطة بتحقيق الخطة) أو على صعيد اعمال التجهيز الممولة من قبل الدولة · ان هذه البوجوازية مرتبطة ايضا بالخارج بشكل مزدوج : اولا من خلال الطبقة الوظائفية وثانيا من واقع انها لا تسيطر على تقنيات الانتاج ولا على شبكات التوزيع التي لا تحصل منها الا على حصة ضئيلة ·

وهاتان الطبقتان قريبتان من بعضهما ، تنتسبان بشكل عام الى الارستقراطية القديمة ولنفس العائلات ، حتى اننا نرى اشخاصا يمكن نسبتهم الى هاتين الطبقتين في آن معا · مصالحها متقاربة جدا (لدرجة اننا نتساءل في بعض الاحيان أهما طبقتان ام شريحتان من طبقة واحدة) · لكن كما يبدو فانهما طبقتان متميزتان لان القضايا المتوجب على الدولة حلها ليست مرتبطة مباشرة بمصالح الرأسماليين الايرانيين ، أكانوا مرتبطين بشركات متعددة الجنسية او ظاهريا اكثر استقلالية ·

ويجب محاولة التوفيق بين السياسة الاقتصادية لهذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الايرانية (خاصة بعد نضوب البترول) وبين استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية ، ذلك يعني محاولة ترسيخ حلقات سلاسل انتاجية تستجيب لمتطلبات الشركات ان على صعيد السياسة الداخلية او التجهيز او السياسة الاقتصادية او السياسة الخارجية (انفتاح وضمان الاسواق) ·

ان مهام جهاز الدولة يضاف اليه حرص الطبقة المهيمنة على خلق قاعدة اجتماعية ادت الى تكاثر شرائح الطبقات الوسطى (البيروقراطية ، تكنو ـ بيروقراطية والجيش الخ ···) المضمون الولاء ، عبر المشاركة في عائدات النفط والاستهلاك · من خلال تلك الطبقات المتوسطة تحققت المستلزمات المذكورة اعلاه لخلق سوق داخلي يسمح للاقتصادات المهيمنة ان تدفع ثمن وارداتها النفطية · ان خلق هذه السوق وهذه الطبقات الوسطى ، التي تقوم شرعية السلطة بنظرها على مدى زيادة الاستهلاك ، اصبحت العنصر الاساسي في الصيرورة الاقتصادية الاجتماعية · واذا كان من غير الممكن فعلا الحد سياسيا من زيادة الاستهلاك من قبل الطبقات الوسطى ، فان ازدياد الطلب الناجم عن نمو في العائدات ستتناول المنتجات الاجنبية ، حيث ان استيرادها